# ظاهر نصوص الصفات الإلهية عند السلف

د. محمود يوسف الشوبكي *


## الملخص

كثر الجدل والخلاف في نصوص الصفات بين الفرق قديماً وحديثاً، هل تُحمل على الظاهر، أم يجب الاجتهاد في تأويلها؟.

وهذا الموضوع قديم متجدد في ميادين العلم والبحث الأكاديمي.

تناولت في هذا البحث بيان، المراد بالظاهر، والنص، والصفات، والسلف، وبينت موقف السلف من ظاهر النص، وأمثلة من أقوالهم، وبينت موقف المخالفين لهم (علماء الكلام)، وبينت دفاعهم عن موقفهم وردهم على المخالفين.

وأقترح لمعالجة هذا الموضوع ولدفع الاضطراب والفساد - الذي حصل من تأويل الفلاسفة والمتكلمين لنصوص الصفات– الرجوع إلى مفاهيم السلف في فهم آيات الكتاب، ونصوص السنة النبوية، وهو خير علاج.

## ABSTRACT

## Literalism and the Attributes of Allah from Salaf Perspective

Debate and disagreement has been taking place between different Islamic sects concerning the attributes of Allah, whether to understand its literal meaning or to use figurative interpretation (*Taweel*). This topic is investigated by muslim scholars of the past (*Salaf*) and the present (*Khalaf*). The researcher's methodology is descriptive and analytical.

This paper provides a definition of terms such as: literalism and the text (Koranic verses and the prophet's traditions). Also it examines the early Muslim scholars (*Salaf*) of literal interpretation; their reasons for considering such interpretive stance; examples from this school; effects and how they defend their position.


* الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين.

## المقدمة :

إنَّ الحمد لله نحمده بجميع المحامد، ونذكره بأسمائه وصفاته، ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ومن تشبيهه بخلقه، ومن تعطيل صفاته أوتمثيلها أوتأويلها أوتكييفها.

﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾(الكهف: من الآية17) وأصلي وأسلم على خاتم رسله وأنبيائه الذي وصف ربه كما أمره وامتدحه بأسمائه وصفاته الدالة على كماله، ونزهه عن النقص والعيب ومشابهة الخلق. وعلى أتباعه ومن سار على هديهم إلى يوم الدين وبعد:

## أهمية الموضوع:

- إن الله تبارك وتعالى لا يمكن أن يعرفه الخلق إلا بصفاته، ولا تعرف هذه الصفات إلا بالخبر الصادق، ولا تعرف الألفاظ والنصوص إلا بمعانيها، وكل لفظ لا يدل على معنى فهو بمثابة اللغو، وقد تنزه الله تعالى عن ذلك، وترفع رسوله ﷺ عن اللغو والعبث.
- إن التأويل وصرف النصوص عن ظاهرها أوقع الأمة في فرقة وضلال عظيم، وما من فِرقةٍ ظهرت في تاريخ الإسلام إلا بسبب التأويل الباطل، وصرف ظواهر الألفاظ القرآنية عن معانيها الموافقة للغة التي نزل بها القرآن، ومن هنا تظهر أهمية الموضوع.

## سبب الاختيار:

- الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع أني بحثت في الكتب والدوريات فلم أجد أحداً أفرده بكتابة مستقلة.

- ظن بعض الناس أن السلف يفوضون، وظن آخرون أنهم يجهلون معاني الصفات، وآخرون زعموا أن السلف يصرفون الصفات عن ظواهرها فأردت بيان الصواب في هذا.

- ما جناه تأويل النصوص وصرفها عن ظواهرها على الأمة من فُرقة وخلاف في كل عصر.

هذا الذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع فشرعت فيه متوكلاً على الله تعالى.

## منهجي في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

**وقسمت البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة كما يلي:**

- مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهجي في البحث.
- المبحث الأول: مصطلحات البحث.
- المبحث الثاني: موقف السلف من ظاهر نصوص الصفات.
- المبحث الثالث: موقف علماء الكلام من ظاهر نصوص الصفات.
- مبحث الرابع: الرد على علماء الكلام.
- خاتمة: وبينت فيها النتائج والتوصيات.

## المبحث الأوّل: مصطلحات البحث

يحسن بكل باحث قبل البدء بكتابة المباحث أن يتناول المصطلحات الضروية في بحثه بالبيان؛ ليسهل على القارئ فهم مراد الباحث ، ولذلك أبدأ ببيان هذه المصطلحات، وحيث إن هذا البحث يتحدث عن ظاهر نصوص الصفات الإلهية عند السلف أبدأ ببيان المراد من هذه الألفاظ.

### 1 - الظاهر:

**الظهور في اللغة:** هو بدو الشئ الخفي، وظهر الشئ تبين، وأظهرته أي بينته، وهو عكس الخفاء (ابن منظور، 2769/4)، والظاهر هو لفظ القرآن والباطن تأويله (السابق، 2765/4) وسمي الظُّهر ظُهراً لأنه أظهر أوقات النهار (ابن فارس، 471/3)

**الظاهر اصطلاحاً:** ظاهر النصوص ما يتبادر منها من المعاني بحسب ما تضاف إليه وما يحتف بها من القرائن (ابن عثيمين، 1992م، 55)، وهو ما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام، أو هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملاً للتأويل (الجرجاني، 2000م، 146).

وقال البيجوري: (الظاهر هو ما أفاد معنى لا يحتمل غيره.) (البيجوري،91،1983)

والذي يتبادر إلى الذهن عند السماع هو الظاهر، وينبغي أن يكون السامع عالماً بدلالة الكلام على الشئ الذي وُضع اللفظ للدلالة عليه، وهذا يتطلب معرفة الوضع اللغوي.

**الوضع اللغوي**:هو المتبادر إلى الذهن من معنى الكلمة.

**والوضع الإصطلاحي**:هو معرفةالمعنى حسب غلبة استعمال اللفظ، أو اشتهاره (انظر: الباحسين، 2001م، 71 -78).

وأصل وضع الكلمات إما أن يكون عاماً أو خاصاً، فالعام الذي يعرفه الجميع من اللغة، وأهل كل لغة أعلم بمفرداتها ومعانيها، أما الخاص فهو المعنى الاصطلاحي الخاص بقوم معينين،

فمثلاً هناك مصطلحات اصطلح عليها أهل اللغة، وأخرى اصطلح عليها أهل الطب، ومصطلحات كانت معروفة عند العرب فلما جاء الشرع استعملت على معنى خاص وهو المعنى الشرعي مثل: الصوم والصلاة والحج.

وكذلك قد يتعارف الصناع على تسمية مصنوع باسم معين كما يتعارف الأصوليون على مصطلحات تخصهم، وقد يتعارف أهل بلد ما على تسمية شئ باسم يعرفونه ويشتهر عندهم وهذا هو المصطلح العرفي.

ويجب فهم الخطاب بحسب المفاهيم المشتهرة في زمن الخطاب، وما يفهمه المخاطبون بلغتهم في حينه، فلا يفهم الخطاب القديم حسب مصطلحات المعاصرين.

## 2 - النصوص:

**النص في اللغة:** نصوص جمع نص، والنص: هو رفع الشئ، ونص الحديث إذا رفعه وكل ما أظهر فقد نص، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلاً أنص للحديث من الزهري، أي أرفع له وأسند. (ابن منظور، 4441/6)، (ابن فارس، 356/5)، (الرازي، 662) .

**والنص اصطلاحاً:**(هو الدليل من الكتاب أو السنة) (البيجوري،1983، 91).

والمراد بالنصوص في هذا البحث هي آيات القرآن الكريم، أو الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ.

## 3- الصفات:

**الصفة في اللغة:** صفات جمع صفة، وهي النعت كاسم الفاعل نحو :ضارب واسم المفعول نحو: مضروب، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو مثل: وشبه. (الرازي، 225) والنعت هو وصف الشئ بما فيه من حسن (ابن فارس، 115/6)، وهي الشئ الذي يوجد بالموصوف، أو يكون له و يكسبه الوصف، الذي هو النعت، الذي يصدر عن الصفة (الباقلاني، 1957م، 213)

**والصفة اصطلاحاً :** هو الاسم الدال على بعض أحوال الذات، أو هي الإمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها. (الجرجاني، 136)

**4 - الصفات الإلهية:**

هي صفات الرب سبحانه وتعالى التي وردت في النصوص الشرعية الواردة في كتاب الله تعالى وصحيح السنة النبوية، سواءً كانت هذه الصفات ذاتية، أو فعلية، خبرية أو عقلية.

وقد اختلف السلف والخلف في تقسيم الصفات إلى أقوال كثيرة، أعرض عن ذكرها هنا خشية الإطالة، والرجوع إليها في مظانها سهل وميسور.

**5 - السلف:**

**السلف في اللغة:** لفظ أطلق على كل متقدم، أو على كل ما قدمته أو تقدم عليك فما تقدمه من مال يكون سلفاً، وكل من سبقك وتقدم عليك فهو سلفك سواءً كان من آبائك وأجدادك أو غيرهم، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلْآخِرِينَ﴾ (الزخرف:56) ولهذا سمي الصدر الأوّل من الصحابة - رضوان الله عليهم - والتابعين - رحمهم الله - السلف الصالح وإذا قدمت للناس مالاً على سبيل الدين فهو سلف (ابن منظور، 58/11) (الأصفهاني، 239) (ابن فارس، 95/3) (الرازي، 309).

**السلف في الاصطلاح:** التعريف الاصطلاحي لابد أن يكون له من اللغة نصيب لذلك السلف هم المتقدمون في الإسلام سواءً كانوا متقدمين حقيقة كالصحابة والتابعين أو معناً أي رتبة مثل أئمة الدين الذين يقولون بقول المتقدمين.

لذلك عرّف السفاريني السلف فقال: هم الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد لهم بالإمامة وعرف عظيم شأنهم في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف. دون من رمي ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضي، مثل: الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة (السفاريني1991م -1/20)

وذهب البعض إلى أن السلف هم (أصحاب القروق الثلاثة الأوّلى، وقيل من كانوا قبل الخمسائة، ويقابلهم الخلف) (البيجوري، 1983، 91).

والراجح في هذا أن السلف هم الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون رحمهم الله ومن سار على نهجهم من القرون الثلاثة الأوّلى المفضلة وذلك لقوله ﷺ :"خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته" (البخاري، 3651/7)

ولقد امتدح أهل الجرح والتعديل السلف ولقد كانوا خير الناس لما امتازوا به عن غيرهم حيث (درسوا السنة وحفظوها، ووعوها وأدوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبت بهم حجة الله تعالى على المسلمين ، وثبت عدالة جميعهم) (ابن عبد البر، 1/ 1 -2)

وإن ظهرت البدع قبل نهاية القرون الثلاثة المفضلة إلا أن ابن تيمية - رحمه الله - يقول في الرسالة الحموية الكبرى، كما ينقل عنه السفاريني إن (أصل فشو البدع بعد القرون الثلاثة) (السفاريني، 1991م، 23/1)، (ابن تيمية، الحموية، 1398هـ ،14 )

ونسب مذهب السلف إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه لأنه دافع عن مذهب السلف وتحمل في سبيل ذلك الأذى وقد قام في نحور المعتزلة والمبتدعة وأبطل زيفهم (انظر السفاريني، 21/1)

## المبحث الثاني : رأي السلف في ظاهر نصوص الصفات

لقد أخذ السلف بجميع نصوص الصفات وآمنوا بها وفقهوا معانيها وحملوها على ظاهرها دون تكييف أو تأويل أو تعطيل أو تشبيه، تكلموا في ذلك وقالوا أقوالاً كثيرة، وألفوا فيها كتباً كثيرة، وحكى عنهم رأيهم كثير من الناس والكتّاب على اختلافهم ومن هذه الأقوال والنقول ما يلي:

قال السفاريني في لوامع الأنوار البهية: "اعلم أن الصحابة الكرام –رضي الله عنهم - قد تنازعوا في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمة إيماناً بلا انفصام، ولكن بحمد الله تعالى لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة على كل حال، فكلمتهم واحدة من أوّلهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن موضعها تبديلاً، ولم يبد لشئ منها إبطالاً، ولا ضربوا لها مثالاً... ولم يقل أحدٌ منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم.." (السفاريني، 1991م، 6/1) (ابن القيم، أعلام الموقعين، 40/1)

وقال ابن خزيمة رحمه الله: "نحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق بذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، وعزَّ ربنا عن أن نشبهه بالمخلوقين، وجلَّ ربنا عن مقالة المعطلين، وعزَّ أن يكون عدماً كما قال المبطلون وتعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله وعلى لسان نبيه محمد ﷺ) (ابن خزيمة، 1978م، 11) ثم ساق في صفحات طوال كثيراً من آيات الصفات، وأحاديث الصفات بأسانيدها.

وقال ابن عبد البر: "والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل ربنا كما قال رسول الله ﷺ، ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء" (ابن عبد البر، 1979م، 142/7)وقال أيضاً: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة... والحق فيما قال القائلون بما نطق به كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله) (السابق 145/7)

وذكر ابن عبد البر عدداً من أحاديث الصفات ثم قال: (هذه الأحاديث نرويها ونقر بها كما جاءت بلا كيف) (السابق 149/7)

وقال أبو يعلى: (وأعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار -أي أخبار الصفات – على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث، إنهم قالوا في هذه الأخبار، أمروها كما جاءت فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين) (أبو يعلى، 4/1) وذكر كماً كثيراً من روايات وأحاديث الصفات وذكر آراء كثير من السلف وكلهم يقرون بها ويقولون فيها، أمروها كما جاءت ولا يفسرونها ويؤمنون بها ويصدقونها ومن هؤلاء، وكيع شيخ الشافعي، وسفيان بن عيينة، والعباس بن محمد الدوري، وعلى بن عمر الحافظ الدارقطني، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وحماد بن سلمة من البصريين وهو من أوائل من جمع أحاديث الصفات، وإسحاق بن راهوية شيخ البخاري، ويحيى بن معين، والفضيل بن عياض، وعمر بن عبد العزيز، وحماد بن سلمة، وابن عيينة رحمهم الله ، وغيرهم الكثير. (السابق 5/1 -12)

وكذلك ذهب ابن قدامة المقدسي إلى القول بأن الله تعالى (موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان نبيه الكريم وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن، وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل، والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه. (ابن قدامة، 21) ونقل نقولاً كثيرة عن السلف والأئمة تفيد هذا المعنى الذي ذهب إليه ومن ذلك قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله ﷺ وما

جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم.) (السابق، 23)

والإمام الأشعري في آخر عهده وبعد رجوعه إلى مذهب السلف وترك الاعتزال ذهب إلى ضرورة حمل كلام الله في الصفات وغيرها على ظاهره ولا يجوز العدول عن هذا الظاهر وذلك في كتاب الإبانة، وهو آخر كتبه على ما ذهب إليه الذين تحدثوا عنه في كتبهم فقال: (حكم كلام الله تعالى، أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشئ عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة. ألا ترون أن ظاهر الكلام العموم إذا ورد بلفظ العموم... ولا يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة ظاهرة.) (الإبانة، 139) وكرر مثل هذه الألفاظ في أكثر من موضع في كتابه (انظر، السابق، 40)

وذكر الإمام الغزالي - رحمه الله - رأي السلف، وعدَّه الحق واجب الاتباع فقال: (الحق فيه الاتباع، والكف عن تغيير الظواهر راساً ، والحذر من إبداع التصريح بتأويل لم يصرح به الصحابة رضى الله عنهم، وحسم باب السؤال رأساً، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث، واتباع ما تشابه من الكتاب والسنة.) (الغزالي، فيصل التفرقة، 27)

وبين ابن تيمية - رحمه الله - مذهب السلف فقال: (فمذهب السلف رضوان الله عليهم. إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات.) (ابن تيمية، الآسماء والصفات 222/1) (ابن تيمية، نقض المنطق، 6) وقال: (حكى الخطابي وأبو بكر بن الخطيب وغيرهما أن مذهب السلف اجراء أحاديث الصفات على ظاهرها) (ابن تيمية مجموع الفتاوى، 177/33)

سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخ الإمام مالك رحمهما الله عن الاستواء كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله تعالى الرسالة وعلى الرسول ﷺ البلاغ، وعلينا التصديق) (ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، 1995، 133/1) وأجاب الإمام مالك رحمه الله بنفس الكلام حين سئل كيف استوى؟ فقال: (استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، و ما أراك إلا رجل سوء.) (السابق، 141/1)، وذكر البيهقي رواية أخرى للإمام مالك وذلك أنه لما سئل كيف استوى؟ أطرق رأسه ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، و أمر به أن يخرج) وذكر ابن تيمية رواية الإمام مالك وقال بعدها: (وهكذا سائر الأئمة قولهم

يوافق قول مالك.) (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 365/5) وأشار البيهقي إلى المذهب الصحيح في إخبار القرآن والحديث عن الصفات فقال: (المذهب الصحيح في جميع ذلك، الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون التكييف، وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا، ومن تبعهم من المتأخرين، وقالوا الاستواء على العرش نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة، وقبوله من جهة التوقف واجب والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز) وقال: (سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث –أي أحاديث الصفات- فقالوا أمروها كما جاءت بلا كيف) (البيهقي، الاعتقاد، 1984م، 51-52)

وتحدث أبو المعالي الجويني في الرسالة النظامية ذاكراً مذهب السلف فقال: (ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نعنيه رأياً وندين الله به عقد اتباع سلف الأمة، فالأوّلى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك، إن اجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ ورضي عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمشتغلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً، لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة) (ابن القيم، أعلام الموقعين 213/4)

وكلام الجويني هذا جيدٌ في عرض مذهب السلف ، ولكنه أخطأ في قوله ويفوضون معانيها لأن السلف تحدثوا في معاني الصفات وفوضوا الكيفية فقط .

وذكر الإمام الشوكاني موقف القرون الأوّلى المفضلة من الصفات الإلهية فقال: (وكان في هذه القرون الفاضلة الكلمة في الصفات متحدة، والطريقة لهم جميعاً متفقه) ثم بين ما آل إليه حال القرون المتأخرة حيث ردوا النصوص بناءً على آرائهم الفاسدة فقال: (قدم علماء الكلام بعبارات جعلوها أصلاً يُرد كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ إليها، فإن وافقاها فقد وافقا الأصول، وإن خالفاها فقد خالفا الأصول المتقررة في زعمهم، ويجعلون الموافق لها من قسم المقبول والمحكم، والمخالف لها من قسم المردود والمتشابه) (الشوكاني، 89)

فذهب السلف في القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من أهل السنة إلى أن نصوص الصفات تمر كما جاءت، ويؤمن بها وتصدق، وهي صريحة الدلالة واضحة المعنى وظاهرها مراد الله بكلامه، وذلك على ما يليق به ويناسب ذاته المقدسة، فتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل) (آل مهدي، 1414هـ، 175)

ومما تقدم من نصوص يتضح، موقف السلف من ظاهر نصوص الصفات وهو قبول النصوص والإيمان بها ، وإمرارها كما جاءت، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، ولا يجوز حملها على المجاز ، ولا يجوز التعرض لها بتشبيه أو تعطيل أو تمثيل أو تأويل أو تكييف.

## المبحث الثالث : موقف علماء الكلام من ظاهر نصوص الصفات

ذهب أهل الكلام من معتزلة وأشاعرة وشيعة -وهم غالباً على مذهب المعتزلة -إلى أن آيات الصفات من المتشابه، الذي يجب تأويله وصرفه عن ظاهره فقد ذهب إمام المعتزلة القاضي عبد الجبار الهمذاني إلى أن آيات الصفات من المتشابه والمشكل ويمثل لذلك بصفات الاستواء واليد والعين ويؤولها. (انظر/ عبد الجبار، 229، 268)

اتفق الأشاعرة على إثبات سبع صفات وحملوها على ظاهرها دون تأويل ، واستدلوا على إثباتها بالعقل والنص كما ذكر ذلك الإسفرائيني بقوله ( إنَّ صانع العالم حي قادر عالم مريد متكلم سميع بصير، لأن من يكن بهذه الصفات كان موصوفا بأضدادها، وأضدادها نقص وآفات تمنع صحة الفعل، فصحة وثبوت هذه الصفات له وجهان أحدهما دلالة الفعل، والثاني نفي النقائص، وقد دل على إثبات هذه الظواهر نصوص القرآن، ووردت جميعها في الأسماء التسعة والتسعين التي استفاضت بها الأخبار في أسماء الرب جل جلاله) (الإسفرائيني ، 99).

وأما سائر الصفات فقد عمد متأخرو الأشاعرة إلى صرفها عن ظاهرها وتأويلها ظنا منهم أن ظاهرها يوجب التشبيه ، وأنها من المتشابه الذي يجب صرفه عن ظاهره .

ذهب الإمام الجويني من الأشاعرة إلى أن المحكم كل ما أُعلم معناه وأُدرك فحواه (المستصفى 106/1) وقال في تعريفه التأويل: رد الظاهر إلى ما إليه مآله (السابق،385/1)، وكذلك الإمام الغزالي الذي قال: إن التشابه كل ما تطرق إليه الاحتمال والإشكال كالاستواء وغيره. (السابق 106/1) وقال الإمام ابن حزم في تعريف التأويل (نقل اللفظ عمّا اقتضاه ظاهره وعمّا وضع له في اللغة العربية إلى معنى آخر). وقال الشيخ الألوسي رحمه الله: (وأعلم أن كثيراً من الناس جعل الصفات النقلية من: استواء ويد، وقدم، والنزول إلى السماء الدنيا، والضحك، والعجب، وأمثالها من المتشابه) (الألوسي، 78/3)

وهذا الموقف الذي ذهب إليه المتكلمون أرادوا منه تعطيل آيات الصفات ونفيها عن الله تعالى بحجة، عدم معرفة معناها ومراد الله بها، أو بحجة أن في إثباتها تشبيه ، وأوجبوا تأويلها وحملها على غير ظاهرها.

ولذلك قال القاضي عبد الجبار: (إن المراد بقوله تعالى:﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ (طـــه: من الآية39) لتقع الصنعة على علمي) واحتج على ذلك بقوله (والعين قد ترد بمعنى العلم، يقـال جرى هذا بعيني أي جرى بعلمي، ولولا ما ذكرناه وإلا لزم أن يكون لله عيون كثيرة، لأنه قـال تعالى: [تجري بأعيننا] والمعلوم خلاف ذلك.) (عبد الجبار، 227)

(إن ذكر الله بصيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه ) ( ابن تيميـة ، التدمريـة ، 1391 هـ ،49 ) فلم يقل أحد من المسلمين إن قول الله تعالى ( إنا نحن نزلنا الـذكر وإنـا لـه لحافظون ) ( الحجر/9 ) يقتضي الجمع بمعنى أن هناك آلهة عدة تحفظ الذكر ، وإنما هو للتعظيم فقط ، وكذلك قوله بأعيننا .

وأشار الجويني إلى مذهبه في تأويل الصفات فقال: (ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين، والعينين والوجه، صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها دون قضية العقل، والذي يـصح عندنا حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البـصر، وحمـل الوجـه علـى الوجـود.) (البيجوري، 1983م، 80) (وانظر الجويني، الإرشاد، 155) وقال: (المـراد بالاسـتواء القهـر والغلبة) (السابق، 40) وقال مؤولاً صفة المجيء "وليس المعنى بالمجيء الانتقال والزوال، تعالى الله عن ذلك، بل المعنى بقوله: [وجاء ربك] أي جاء أمر ربك، وقضاؤه الفصل، وحكمه وعدله) (السابق، 159 -160) وأوّل أحاديث النزول على أنها نزول ملائكته (السابق، 161)

وكذلك أوّل الغزالي الصفات فمثلاً أوّل الأصبع على القدرة فقال: (وعند العـالم يـدل الأصبع على المعنى المستعار له دون الموضوع له، وكان سر الأصبع وروحه وحقيقتـه وهـو القدرة على التقليب.) (الغزالي، الاقتصاد، 27)، وأوّل كذلك الاسـتواء علـى القهـر والغلبـة. (السابق، 26) وقاله البغدادي في كتابه أصول الدين فـأوّل الاسـتواء بمعنـي القهـر والغلبـة (البغدادي،113،1981)

وقال شارح جوهرة التوحيد: (إن السلف والخلف يصرفون النص الموهم عن ظـاهره المحال عليه تعالى...ثم قال: المراد بجاء ربك مجيء عذابه، أو أمر ربك الشامل للعذاب والمراد بالنزول، نزول ملك ربنا، ...والوجـه الـذات، واليـد القـدرة، والأصـابع الإرادة والقـدرة) (البيجوري،1983م، 91 -93)

ونفهم من هذا الكلام أن الخلف وهم علماء الكلام وقفوا موقفاً مغايراً لسلف الأمة مـن نصوص الصفات الإلهية، فاعدوا أن ظاهرها غير مراد، فعمدوا إلى صـرفها عـن ظاهرهـا،

فحملوها على المجاز وليس على الحقيقة، وأولوها تأويلات شتى فلم يتفقوا على معنى حتى عند التأويل.

أمّا سلف الأمة فقد قالوا بأن نصوص الصفات تحمل على ظاهرها، وأن ظاهرها لا يشبه ظاهر صفات المخلوقين، كما تقدم بيانه، فأثبتوا لله صفات حقيقية ولم يحملوها على المجاز ولم يتعرضوا لها بالتأويل، وفهموا معانيها وتفسيرها ولكنها ليست كما يفهم من معاني صفات المخلوقين ولا يترتب على إثباتها لوازم صفات المخلوقين.

ولكن البعض زعم أن السلف لم يتحدثوا في معانيها، ولم يثبتوا لها حقائق ، ونسبوا إليهم تفويض المعاني، وهذا خطأ منهم إذ إنهم لم يعرفوا حقيقة مذهب السلف أو أنهم أرادوا الطعن عليهم ومن ذلك، قول السيوطي في كتاب الإتقان (إن أهل السنة وأهل الحديث مجمعون على الإيمان بها –أي آيات الصفات- وتفويض معناها إلى الله، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها) (السيوطي، 6/2)

والقول بأن السلف يفوضون المعنى غير صحيح على ما بيناه من أقوالهم ، وما سنبينه في الردود في المبحث الرابع .

## المبحث الرابع : الرد على أهل الكلام

زعم أهل الكلام وعلمائه أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، وآخرون منهم زعموا أن ظاهر النصوص غير مراد فعمدوا إلى صرفها عن ظاهرها بتأويلها، ونفوا أن تكون لله صفات حقيقية ظناً منهم أنها تشبه صفات المخلوقين، ويلزم الله ما يلزم للمخلوق فحملوها على المجاز وهذا واضح من أقوالهم في المبحث الثالث، وللرد عليهم نقول: -

### 1. يجب الاتباع وترك الابتداع:

لقد وردت النصوص والآثار آمرةً باتباع ما جاء عن رسول الله ﷺ واتباع صحابته وسلف الأمة.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾(آل عمران: من الآية31) وقالﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة) (الحاكم، 1411-1990 1/ 96، 97 رقم329).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) (أخرجه الدارمي وهو صحيح، 69/1)

قال الإمام الشافعي رحمه الله : لا يقال للأصل لم؟، ولا كيف؟، قال البيهقي رحمه الله: والمراد بالأصل هو كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم أو الإجماع (البيهقي، 1984، 54)

ولو كان التأويل سائغاً لاشتغل به الصحابة رضي الله عنهم والسلف، لكن الذي كانوا عليه هو الاتباع والتسليم وتصديق النبي ﷺ، ولم يخوضوا بما خاض به علماء الكلام. قال ابن عمر بن عبد البر رحمه الله: (إنه من نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، علم أن الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، وليس من باب الكل والبعض، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازماً ما أضاعوه ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهوراً، أو من أخلاقهم معروفاً، لاستفاض عنهم ولشهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات.) (ابن عبد البر، 1979م، 152/7)

وحيث إن السلف الصالح لم يشتغلوا بهذا التأويل فهو بدعة محدثة في الدين قال الغزالي رحمه الله (الدليل على أن الحق مذهب السلف أن نقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة) (الغزالي، الجام العوام، 1955، 99) وقد أشار الجويني إلى ذلك فقال: (والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقلاً اتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع.) (الجويني، النظامية، ص 33 -34) ولكن علماء الكلام تركوا الاتباع وابتدعوا في معاني نصوص الصفات بأهوائهم وآرائهم.

### 2. التأويل قول بالرأي وهو مذموم:

(كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله ﷺ برأي أو قياس أو استحسان، أو قول أحد من الناس كائناً من كان، ويهجرون فاعل ذلك وينكرون على من يضرب له الأمثال، ولا يسوغون غير الانقياد له والتسليم والتلقي والسمع والطاعة.) (ابن القيم، أعلام الموقعين، 212/4)

وقد ذم الرأي الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وسلف الأمة من بعدهم حتى قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: (إن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها، فقالوا في الدين برأيهم فضلوا وأضلوا.) (السابق ،45/1) (السفاريني، 6/1)

وقال ﷺ في ذم الرأي: (لا ينزع الله العلم من صدور الرجال، ولكن ينزع العلم بموت العلماء، فإذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا.) وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: (أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني إن قلت في آية من كتاب الله برأي، أو بما لا أعلم.) وقال علي رضي الله عنه: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) وقد لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه جابر بن زياد فقال له: (إنك من فقهاء البصرة وتستفتى، فلا تفتين إلا بكتاب ناطق أو سنة ماضية)وقال مالك عن نافع رحمهما الله: (العلم ثلاث: كتاب الله الناطق، وسنة ماضية، ولا أدري)، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: (من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار.) ذكرهذه ابن القيم في أعلام الموقعين ونقولاً كثيرةً غيرها لا يتسع المقال لذكرها. (انظر/ ابن القيم، 43/1 -49)

إن اعتماد علماء الكلام على الرأي والعقل أدى بهم إلى العزوف عن النصوص الشرعية وهذا أوّل الضلال.

### 3. المؤولون تركوا النصوص والآثار:

إن جنوح بعض الفرق والأئمة المتأخرين إلى التأويل فيه مجانبة للصواب، وذلك لأن عصر الصحابة انتهى ولم يتحدث أحد منهم بتأويل الصفات عن حقيقتها، وذلك بشهادة السلف والخلف وشهادة أهل الكلام ومنهم إمام الحرمين الجويني. (انظر/ الجويني، النظامية، 33)

إن التأويل الصحيح لآيات الصفات هو الذي يوافق ما جاء به الكتاب والسنة.) (ابن تيمية، التدمرية، 1391هـ، 7) لأن التأويل إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء، فإذا قيل معنى اللفظ كذا وكذا كان إخباراً عن الله تعالى ، وأصدق خبر ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم وهم الأعلم بالقرآن ولغة القرآن .

إن علماء الكلام وضعوا لهم أصولاً، وحملوا القرآن والحديث على هذه الأصول، فما وافقهم قبلوه، وما خالفهم ردوه أو أوّلوه: (ولو جئت بألف آية واضحة الدلالة ظاهرة المعنى، أو بألف حديث مما ثبت في الصحيح لم يبالوا به ولا رفعوا إليه رؤوسهم، ولا عبروه شيئاً.) (الشوكاني، 89)

وكتبهم مليئة بالتأويل ومخالفة النصوص كما بينته في المبحث الثالث.

ونسي هؤلاء المؤولون: (إن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول ﷺ، إما بخبره، وإما بخبره وتبيينه ودلالته على الأدلة العقلية، لذلك لا تصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ) (ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، 1391هـ، 248/1)

وكان الواجب على علماء الكلام قبول النصوص والآثار الواردة في كتاب الله تعالى، وفي سنة رسوله ﷺ، وكذا ما ورد عن السلف وخاصة، ما اشتهر وشاع عنهم أو ما أجمعوا عليه، أو ما أيدته النصوص.

### 4. السلف يعلمون المعاني ولا يتعرضون للكيف:

والملاحظ في معظم النصوص التي يتحدث فيها السلف عن الصفات الإلهية، أو إجابتهم على السائلين عنها تشتمل على العلم بالمعاني والنهي عن التعرض للتكييف ومن ذلك أن أبا جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي المتوفى سنة 295هـ حين سأله سائل عن حديث النبي ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، كيف يكون النزول؟ يبقى فوقه علو؟ قال: [النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة) (الخطيب البغدادي، 365/1)

وعندما كتب بشر المريسي إلى منصور بن عمار يسأله عن قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه:5) كيف استوى؟، كتب إليه منصور (استواؤه غير محدود، والجواب فيه تكلف، ومسألتك عن ذلك بدعة، والإيمان بجملة ذلك واجب، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّه﴾ (آل عمران: من الآية7) (السابق 76/13)

ومن النص السابق يظهر أن المتشابه المنهي عن الخوض فيه هو ما لا يعلمه إلا الله تعالى، كحقيقة وكيفية الأسماء والصفات التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

ومن هذه النصوص وما تقدم في المبحث الثاني من نصوص نتبين أن السلف يقولون بعدم العلم بالكيفية وجهلها ومن سأل عنها كان مبتدعاً أو جاهلاً موصوفاً بزيغ القلب وفي نفس النصوص قالوا: الاستواء معلوم وغير مجهول وكذلك النزول وحملوا ذلك على جميع الصفات، لأن معانيها معلومة في لغة العرب وقد تكلم كثير من السلف في هذه الآيات وبينوا معانيها ومن ذلك:

قال مقاتل رحمه الله في قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوّل وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(الحديد:3) الأوّل قبل كل شئ، والآخر بعد كل شيء، والقاهر فوق كل شيء، والباطن أقرب من كل شيء. وإنما يعني القرب بعلمه وقدرته، وهو فوق عرشه، وهو بكل شيءٍ عليم. وقال الأوزاعي رحمه الله: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه. وقال محمد بن جرير الطبري: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الفرقان: من الآية59) أي علا وارتفع. (انظر/ ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، 1995، 130/1، 262).

وابن عباس رضي الله عنه في معنى سورة الإخلاص قال: الصمد العليم الذي كمل في علمه، العظيم الذي كمل في عظمته، القدير الكامل في قدرته الحكيم الكامل في حكمته، السيد الكامل في سؤدده، وقال ابن مسعود وغيره رضي الله عنهم: الصمد الذي لا جوف له، والأحد الذي لا نظير له، فاسمه الصمد يتضمن اتصافه بصفات الكمال، ونفي النقائض منه، واسمه الأحد يتضمن اتصافه أنه لا مثيل له.) (ابن تيمية، الفرقان، 758)

وإذا كان بعض الناس يزعمون أن السلف يقولون بالتفويض فهو زعم باطل لأن السلف لا يفوضون المعنى، لأن المعاني معلومة من لغة العرب وللرد عليهم نقول: -

أ. إن السلف ثبت عنهم تفسير معاني آيات الصفات كما تقدم.

ب. لو كانت أسماء الله وصفاته لا معاني لها لم تكن حسنى ولا تدل على مدح.

ج. لو كانت ألفاظاً لا معنى لها لساغ وقوع اسم الغضب والانتقام في مقام الرحمة والإحسان والعكس. (انظر /الأشقر، 1993م، 123)

وإذا زعم أحد أن معرفة معاني الصفات من المتشابه فإن الراسخين في العلم يعرفون هذه المعاني لذا قال ابن عباس رضي الله عنه: (أنا من الراسخين في العلم.) (البخاري، رقم 3072 1185/3)

ولم يقل أحد من سلف الأمة ولا الأئمة إن آية في كتاب الله تعالى لا يعلم الرسولﷺ معناها أو لا يعلم أحد معناها.

وخاصة أن الرسول ﷺ عربي، والعرب في عصره وقبل عصره وفي العصور الفاضلة يعلمون اللغة بمفرداتها وتراكيبها وألفاظها ومعاني الألفاظ، ولا يحتاج قارئ القرآن لمعرفة معانيه إلا: (أن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة، ومعنى التركيب) (ابن أبي العز، 1400هـ، 105)

وهذا المنهج هو منهج سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأصحاب القرون الثلاثة الفاضلة.

### 5. المراد بالنهي عن تفسير آيات الصفات:

ما ورد عن السلف في النهي عن تفسير آيات الصفات ليس المراد التوقف عند اللفظ والتفويض؛ ولا ترك معرفة المعاني وذلك لأن القرآن نزل بلغة العرب قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء:193-195) وقال تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (الزمر: من الآية28) فالقرآن نزل بلغة العرب، وهو واضح بيّن، و لا يعقل أن يكون كلام الله ألفاظ دون معان، وقد تكلم السلف في تفسيره كله، وكتب التفسير بالمأثور مليئة بهذه الأقوال في الصفات وغيرها.

أما ما ورد بعدم الخوض في آيات الصفات و النهي عن تفسيرها كما قال ابن تيمية رحمه الله بعد ذكر الصفات: (الإيمان بها من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم ينفوا ولم يفسروا ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة) (ابن تيمية، الفتاوى، 4/4) وقول: سفيان ابن عيينة: (كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه) فقد بين البيهقي أن المراد بعدم التفسير هو عدم الخوض بالكيفية (انظر/ البيهقي، 1984م، 53) وإن الواجب في الأسماء والصفات ليس التوقف فيها ولا ترك معرفة المعاني، ولا التعامل معها كالكلام الأعجمي بل الواجب إثباتها ومعرفتها ونفي التشبيه عنها على الأصل الوارد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: من الآية11) (انظر/ السلمان، 1978م، 92)

### 6. لا يجوز صرف النصوص عن ظاهرها إلا بحجة:

لو تركت النصوص لآراء الناس يتصرفون بها كيف شاءوا بدون حجة أو برهان لأصبحت النصوص الشرعية ألعوبة يتلاعب بها الناس كيفما يريدون، وبحسب أهوائهم، وهذا يؤدي إلى ضلال ما بعده ضلال.

قال الإمام الأشعري: (لا يزول النص عن ظاهره إلا بحجة، وإذا وجدت الحجة والدليل أزيل عن ظاهره إلى ظاهر آخر ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته ولا يزول عنها إلا بحجة.) (الأشعري، الأبانة، 138)

وحتى من زعم أن دلالة الألفاظ على معان موافقة للغة العرب، وهذا إن وجد كان تحديد المعنى بحسب السياق، فمثلاً :لو كان معنى استوى استولى في لغة العرب، لأشير إليه في معاجم

اللغة القديمة، وفي كلام العرب. وفي لغة العرب الاستيلاء لا يساوي الاستواء بحال من الأحوال لأن الاستواء ليس فيه مغالبة، أما الاستيلاء ففيه مغالبة. (السميري، 181)

ولابد أن يكون الدليل أو الحجة التي صرف اللفظ بسببها مقبولة، والتأويل الصارف للفظ عن ظاهره لا تعدو إحدى ثلاث: -

أ. إما أن يكون صرف اللفظ لدليل صحيح من كتاب أو سنة وهذا النوع من التأويل صحيح مقبول لا نزاع فيه.

ب. صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده المجتهد دليلاً وهو في نفس الأمر ليس بدليل، وهذا يسمى تأويلاً بعيداً وهو التأويل الفاسد.

ج. حمل اللفظ على غير ظاهره لا لدليل فهذا لا يسمى تأويلاً في الإصطلاح بل يسمى لعباً لأنه تلاعب في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وبسبب هذا ضل كثير من الفرق. (الشنقيطي، 1400هـ، 18-19)

والحق أن من نظر في ضلال المؤولين مثل الجهمية والرافضة والخوارج والباطنية سيجد أن سببه التأويل الباطل الذي لا يعتمد على دليل شرعي أو حجة معتبرة.

وإن الله أمرنا بتدبر القرآن كله قال تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد:24) وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ (المؤمنون: من الآية68) وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (صٓ:29)

(والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده) (ابن أبي العز،110،1400)

**لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك:**

إن ظاهر النصوص من الألفاظ المجملة والمشتركة حيث يظن البعض أن ظاهر النصوص التمثيل بصفات المخلوقين، فهذا باطل ويجب صرفه ولكن السلف لم يسموا هذا ظاهر النص، لأنه لا يعقل أن يكون ظاهر كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ كفرا.

ولذلك يخطئ من ظن ذلك من وجهين تارة يظن أن المعنى الفاسد هو ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل. (ابن تيمية، التدمرية، 47)

ولابد للمسلم أن يعتقد أن ظاهر صفات الله لا تشبه صفات المخلوقين بحال من الأحوال، وحقيقة صفات الله لا تشبه حقيقة صفات المخلوقين، فنسبة صفات المخلوق إلى صفات الخالق كنسبة ذات المخلوقين إلى ذات الخالق، وشتان بين الخالق والمخلوق.

### 7. خطأ القول بالمجاز في صفات الله وأسمائه:

التكلم بالمجاز في كلام الله تعالى وتغيير الألفاظ أوالمعاني، يكون في وجهين: إن كان المتكلم يقصد بكلامه المجاز أو معاني اصطلح عليها فهو وشأنه، أما إذا أراد حمل كلام الله على المجاز وتغيير ألفاظها ومعانيها فهذا خطأ فاحش، لأن فيها حكماً على الله ورسوله ﷺ أنه أراد بها خلاف معانيها، وهذا ضد البيان والتفهيم، بل هو التلبيس بعينه، وحاشا لله تعالى ورسوله ﷺ أن يقصد أحدهما بكلامه التلبيس على الناس.

ولو صح قولهم لم يبق لنا اعتماد على شيء من إخبار الله تعالى لأنه ما من خبر إلا ويحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره، وإذا لم يصح قولهم وهو لم يصح فإن كلام الله يحمل على ظاهره وحقيقته ولا يجوز الشهادة على الله سبحانه ولا على رسوله ﷺ أنه أراد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته ولا في موضع واحد البتة، لأن ظاهر الشيء وحقيقته تفهم بحسب السياق كقوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (النحل: من الآية112) فيحمل على ظاهره وحقيقته، أي أذاق وألبس بواطنها الجوع وألبس بواطنها ذل الخوف، فهناك لبس الباطن ولباس الظاهر وهذا يفهم من السياق وهو المعنى الظاهر من النص والتركيب. (انظر/ ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق، 2/73-74)

وقال ابن القيم في سياق كلامه عن الصفات: (المجاز إن يكن في فرد من أفراد هذه الأنواع، أوأكثر فإنه من المحال عادة أن يطرد في جميعها اطراداً واحداً، بحيث يكون الجميع من أوّله إلى آخره اطراداً) (السابق، 2/250)

و أبو الحسن البصري وهو من المعتزلة بين أن المجاز لا يطّرد فقال: (متى اطّرد الاسم في معنى على الحد الذي استعمل فيه من غير منعٍ شرعي كان حقيقةً فيه، ومتى لم يطرد فيه من غير منعٍ كان مجازاً لأن المجاز لا يطّرد.) (الآمدي، 1401هـ، 1/25)

والصفات الإلهية اطردت اطراداً كثيراً بالأفراد والنوع فالصفة الواحدة تكررت في الكتاب والسنة، وكذلك الصفات ذكرت في القرآن كثيراً، والمجاز كما تقدم لا يطرد، ولا يعقل أن يحمل معظم كتاب الله على المجاز.

**8. التأويل مبني على الظن:**

إن الذين تركوا ظاهر النصوص، وحملوها على غير ظاهرها قاموا بتأويلها، وشهدوا أن مراد الله منها هو غير ظاهرها ولم يقيموا دليلاً شرعياً على صحة ما ذهبوا إليه بل كان قولهم مبنياً على الظن والوهم، وقد قال الإمام الغزالي: (إن الحكم على مراد الله تعالى، ومراد رسوله ﷺ بالظن والتخمين خطرٌ، ثم قال: إن أكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات) (الغزالي، قانون التأويل، 11-12)

واعتمد المؤولون على أدلة لا تفيد اليقين بحال من الأحوال وذلك أنهم قاسوا الغائب على الشاهد، ولا يصح ذلك إلا في إثبات الوجود، أو الصفات، لا الكيفيات والتشبيه، المنهي عنه (انظر/ابن تيمية، الرد على المنطقيين، 1949، 53)، وقال الغزالي: (خبط المتكلمون، وكثر نزاعهم إذ تمسكوا بالرأي والقياس، وذلك لا يفيد برد اليقين، بل يصلح للأقيسة الظنية)،(الغزالي، القسطاس المستقيم، 1959م، 99) وقال السفاريني:(أضل كل رأي وأفسده وأعطله الرأي المتضمن لتعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة حيث استعلموا قياساتهم الفاسدة، وآراءهم الباطلة، وشبههم الداحضة في رد النصوص الصحيحة والآيات الصريحة) (السفاريني، 7/1)

**9. أهل التأويل فروا من شيء فوقعوا في نظيره:**

حين فر أهل التأويل من التشبيه وقعوا في نظيره وهو التعطيل وكلاهما شر، والصواب أن يثبتوا دون تشبيه فينالوا الحسنيين وهو إثبات الكمال ونفي النقص والتشبيه وهذا ما كان عليه السلف.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وهؤلاء جيمعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره، بل وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات كما تقتضيه المعقولات) (ابن تيمية، 13)

والمتماثلات هو ما يختص بالمخلوقين، أو ما يختص برب العالمين، أما أن يماثلوا بين ما يختص بالمخلوق والخالق فهذا من أعظم الضلال. لأن صفات الله تعالى أعلى من صفات

المخلوقين وأكمل، وهي صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، أمـــا المخلـــوق فيعتريـــه النقص، ومن المحذورات التي يقع فيها أهل التأويل:

إنهم فهموا من النصوص أن صفات الله تمثل صفات المخلوقين وهذا فهم باطل. فـــأدّى بهم هذا إلى نفي المعنى.

1. في نفي معاني النصوص التي تدل عليها وإثبات معاني من عنده جناية على النصوص.
2. في نفي معاني النصوص بغير علم ولا دليل شرعي تقوّل على الله بغير علم فقد نهى الله عنه، قال تعالى: (وأن تقولوا على الله بغير علم).
3. وما دامت النصوص تثبت لله صفات الكمال فإن نفي هذه الصفات إثبات لنقيضها وهو النقص المتنزه الله عنه (ابن عثيمين، 65).

وهذا يبين فساد ما ذهب إليه اهل التأويل و التعطيل على حد سواء.

## 10. رجوع أهل الكلام وحيرتهم:

إن أساطين أهل الكلام وزعماءهم شعروا في آخر كلامهم بالحيرة والندم وصـــرحوا بـــذلك ومنهم الإمام فخر الدين الرازي الذي أعلن في آخر حياته أسفه على توغله في العقليـــات وعلـــم الكلام، الذي أدى به إلى الحيرة والندم فقال:

نهايـــة إقـــدام العقـــول عقـــال وأكثر ســـعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصـــل دنيانا أذىً ووبـــال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقال

(السبكي، 1383 هـــ، 37/5ــ 38) و(ابن تيمية،1398هـــ، الحموية ،7 ).

وقال: تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تـــشفي علـــيلاً، ولا تـــروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريق القرآن أقرأ في الإثبات قوله تعالى" الرحمن علـــى العـــرش استوى" (طه/ 5) و(إليه يصعد الكلم الطيب) (فاطر/ 10)، وأقرأ في النفي(لـــيس كمثلـــه شـــيئ) (الشورى/ 11) و (ولا يحيطون به علما) (طه / 110)، ومن جرب مثل تجربتي عـــرف مثـــل معرفتي.

وقال الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلا واضعاً كفّ حائر على ذقن أو قارعاً ســـن نادم

وهذا لبيان ما وصل إليه الفلاسفة المتكلمون من الحيرة والندم.

وأما أبو المعالي الجويني فقال: (يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به.)، وقال عند موته: (لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومه، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال على عقيدة عجائز نيسابور.) (ابن أبي العز،1988م،208 ــ 209) و(ابن تيمية،1398هـ، الحموية ،7 ).

وكلامهم هذا إن دل على شيئ فإنما يدل على ما وصلوا إليه وما حققوه طوال حياتهم وهو الشك الذي خالط عقولهم، حتى تمنوا أنهم لم يشتغلوا به ونصحوا غيرهم البعد عنه.

**الخاتمة:**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ... فإني أختم بحثي كما بدأته بحمد الله تعالى وبيان النتائج التي توصلت إليها والإقتراحات.

**ومن خلال هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:**

1- إن جميع السلف ومن سار على هديهم قبلوا الكتاب كله وصحيح السنة النبوية، وحملوها على ظاهرها، وفقهوا معانيها.

2- نصوص الصفات لها معان تفيد كمال الله ومدحه، وهذه المعاني تستفاد من ظاهر النصوص، ولا يجوز تأويلها أو صرفها عن معانيها.

3- كل ما ورد عن السلف من النهي عن تفسير الصفات أوالخوض في معانيها فهو محمول على ترك التكييف.

4- لم يقل السلف بالتوقف في معاني الصفات ولا التفويض، وإن ورد لفظ التفويض فالمراد به تفويض الكيفية وليس المعنى.

5- أهل التأويل والتعطيل يلزم من كلامهم لوازم باطلة، أما كلام الله تعالى فلا يلزم منه لوازم باطلة. ولا يجوز فهم هذه اللوازم الفاسدة من كلام الله تعالى لأنها غير مراد الله ولا تفهم من السياق القرآني.

6- لا يجوز حمل كلام الله تعالى على المجاز وخاصة آيات الصفات لأنها تكررت كثيراً واطّردت و المجاز لأيطّرد .

7- رد السلف على أهل التأويل ولم يقبلوا منهم تأويل آيات الصفات ولا صرفها عن معناها الظاهر.

8- يجد المتتبع لعلماء الكلام أن أساطينهم وقعوا في الحيرة والندم في أخريات حياتهم ،ورجعوا عن موقفهم ،ونصحوا بعدم الخوض في علم الكلام ،وترك التأويل والعودة إلى منهج السلف في ذلك.

**الاقتراحات:**

1- أقترح ضرورة العودة إلى مذهب السلف ومنهجهم، لأن مذهب السلف في الأسماء والصفات هو الأسلم والأحكم والأكمل، وبذلك نبتعد عن الضلال والفساد المترتب على التأويل.

2- أوصي بعدم رد كلام الله تعالى بحجج واهية بل يجب على المكلف معرفة أسماء الله تعالى وصفاته وقبولها والتسليم بها ودعاء الله بها وعدم تأويلها أو تشبيهها أو تكييفها .

**التوصيات:**

1. إن الخلاف في المذهب بين السلف والخلف أعظم من أن ينهيه أحدٌ في بحث متواضع بل يحتاج إلى أبحاث كثيرة ، لذا فإني أوصي الباحثين البحث في تفصيلات هذه المذاهب .

2. أوصي الباحثين دراسة موقف كل من السلف والخلف من الصفات بعناية فائقة والمحاولة الجادة لتقريب الفجوة بينهما وخاصة الأشاعرة لأن ابن تيمية رحمه الله امتدحهم كثيرا، وقد خدموا الدين ومنهم الفقهاء والمفسرون والأصوليون والأئمة.

هذا ما وفقني الله إليه، وهداني إلى كتابته وبيانه فما كان فيه من صواب فهو بتوفيق من الله تعالى فله الفضل والمنة وما فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، ورحم الله امرءاً أهدى إلي عيوبي.

**المراجع:**

1. الآمدي سيف الدين علي بن محمد، 1401هـ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الفكر للطباعة والنشر.

2. الإسفرائيني أبو المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية من الهالكة ، تحقيق محمد زاهر الكوثري، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

3. الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل، 1397هـ – 1977م، الإبانة في أصول الديانة، تقديم وتحقيق وتعليق د. فوقية حسين محمود، ط1، توزيع دار الأنصار، القاهرة.

4. الأشقر عمر سليمان، 1413هـ – 1993م، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، ط1، دار النفائس، الأردن عمان .
5. الأصفهاني الراغب حسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، مكتبة الأنجلوا المصرية.
6. الباحسين يعقوب بن عبد الله، 1421هـ – 2002م، طرق الإستدلال ومقدماتها، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
7. الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، 1957، التمهيد، بيروت.
8. البغدادي أبو بكر بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت.
9. البيجوري إبراهيم بن محمد 1403هـ 1983م تحفة المريد على جوهرة التوحيد، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت.
10. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، 1984م، الإعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، طباعة السلام العالمية، مصر.
11. ابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، نقض المنطق، تحقيق محمد عبد الرحمن حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الضبع، صححه محمد بن حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة مصر.
12. ابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم الحراني، 1401 هـ - 1981م ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط2 مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب.
13. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، 1391هـ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تصحيح وتعليق، محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط1، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
14. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموعة التوحيد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
15. ابن تيمية أحمد بن أبي كبر الحراني، 1408هـ – 1988م، الأسماء والصفات، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
16. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، 1391هـ، الرسالة التدمرية، تحقيق زهير الشاويش، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.

17. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، 1398هـ، الفتوى الحموية الكبرى ،ط3 ،المطبعة السلفية ، القاهرة.
18. الجرجاني على بن محمد بن علي، 1421هـ – 2000م، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد عباس عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله، 1950م الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد، مطبعة السعادة مصر.
20. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله، 1984م، العقيدة النظامية، تحقيق الكوثري، الأنوار.
21. الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله بن حمداويه الضبي، 1411هـ ـ 1990م، المستدرك على الصحيحين،ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
22. ابن خزيمة محمد بن اسحق، 1398هـ – 1978م، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، راجعه وعلق عليه محمد خليل الهراس، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.
23. الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضيل بن بهرام ، سنن الدارمي ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان ،دار إحياء السنة .
24. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مفردات مختار الصحاح، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر، بيروت.
25. الزبيدي محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، 1965م، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق عبد السلام أحمد فراج، دار الهداية، الكويت.
26. السبكي تاج الدين عبد الوهاب علي بن عبد الكافي، 1383هـ، طبقات الشافعية الكبرى تحقيق محمد محمود الطناجي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
27. السفاريني محمد الحنبلي، 1411هـ-1991م، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت عمان دمشق.
28. 28- السلمان عبد العزيز المحمد، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، ط1، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
29. السميري د. جابر زايد عيد، 1416 هـ- 1995م،الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين بياناً وتفصيلاً، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم - السودان.

30. الشنقيطي محمد الأمين، 1400هـ، منهج ودراسات لأيات الأسماء و الصفات ، مطبوعات الجامعة الإسلأمية ، المدينة المنورة .
31. الشوكاني محمد بن علي بن محمد الصنعاني، 1900م، التحف في مذهب السلف.
32. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق محمد علي البجاوي، دار النهضة مصر.
33. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، 1399م - 1979م، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق عبد الله بن الصديق.
34. عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، 1384 هـ، شرح الأصول الخمسة، حققه وقدم له الدكتور عبد الكريم عثمان، ط1، مكتبة وهبه القاهرة.
35. بن عثيمين محمد بن صالح، 1413هـ – 1992م، تقريب التدمرية، اعتنى به وخرج أحاديثه سيد بن عباس بن علي الحليمي، ط1، مكتبة السنة، القاهرة مصر.
36. ابن أبي العز علي بن محمد بن محمد الدمشقي الحنفي، 1400هـ، شرح العقيدة الطحاوية، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، ط6، المكتب الإسلامي، بيروت.
37. العسقلاني أحمد بن محمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتبه وبوبه ورقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباري دار المعرفة بيروت.
38. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، 1385 هـ ـ 1966م،الإقتصاد في الاعتقاد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
39. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، 1418هـ، المستصفى في علم الأصول، ط1، دار إحياء التراث.
40. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، 1959م، الجام العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة القصور العوالي، بيروت.
41. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، 1959م، القسطاس المستقيم، ط1، بيروت.
42. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ضمن مجموعة القصور العوالي ، بيروت.
43. ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا، 1411هـ –1991م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.

44. بن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، الاعتقاد، دراسة وتحقيق عادل بن عبد المحسن أبو العباس، مكتبة الفرقان، القاهرة مصر.
45. ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر، أعلام الموقعين، دار الحديث خلف الجامع الأزهر، مصر.
46. ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر ، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره محمد بن الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
47. ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر ، 1415هـ – 1995م، اجتماع الجيوش الإسلامية، إعداد وتحقيق عواد عبد الله المعتق، ط2، مكتبة الرشد الرياض.
48. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، 1900م، لسان العرب، دار المعارف، مصر.
49. آل مهدي فالح بن مهدي، 1414هـ، التحفة المهدية، تصحيح د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط1، دار الوطن، الرياض.
50. أبو يعلى محمد بن حسين بن محمد الفراء، إبطال التأويلات، مخطوط توجود صورة منه في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، برقم 78، قائمة المراجع 241.